ببليوجرافية شارحة
للإصدارات الحديثه لمعهد التخطيط القومى

عرض : محمد أبو الفتح نصار *

أولا: سلسلة قضايا التخطيط والتنمية:

■ **التعليم الفنى وتحديات القرن الحادي والعشرين . / محمد عبد العزيز عيد (الباحث الرئيسى).القاهرة:معهد التخطيط القومى، يناير ٢٠٠٠ - ٢٥٥ ص [سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٣١]**

تجمع هذه الدراسة قدرا كبيرا من المعارف والمعلومات والأفكار والاستراتيجيات التى يمكن الأخذ بها وتطبيقها من اجل تطوير التعليم الفنى بنوعياته المختلفة. وتقع هذه الدراسة فى سبعة فصول. كان الأول منها مقدمة لدراسة واقع التعليم الفني فى مصر فى محاولة للتعرف على هذا الواقع. ويناقش الفصل الثانى نتائج الدراسة الميدانية التى أجراها البحث وتوصياتها. وجاء الفصل الثالث عن إدارة التعليم الفنى فى ظل المتغيرات التكنولوجية الحديثة، واسس ومقومات الإدارة المدرسية الناجحة . واقترحت هيكلا تنظيميا جديدا من اجل تطوير إدارة التعليم الثانوى الفنى. ويسهم الفصل الرابع فى تقديم بعض الحلول لهذا التطوير حيث تعرض الدراسة مشروع مبارك - كول لتطوير التعليم الفنى والتدريب المهنى وإجراءاته التنفيذية. ويناقش الفصل الخامس بعض الاتجاهات المعاصرة فى تطوير التعليم الفنى حيث يناقش النماذج الألمانية والإنجليزية واليابانية ، ويقدم إطارا لتطوير التعليم الفنى فى مصر . وفى الفصل السادس تستعرض الدراسة التحديات التى يواجهها النظام التعليمى وما ستؤدى إليه من تغيير فى هيكل العمالة . ويتفرد الفصل السابع بعرض عن التعليم الفنى الثانوى للتمريض، وأهمية دور

* د.محمد ابو الفتح نصار : مستشار بمركز التوثيق والنشر (سابقا) - معهد التخطيط القومى.

الممرضة فى المجتمع واحتياجاتها من المناهج التعليمية والتدرج المهنى لخريجى هذه المدارس .

أنماط الاستيطان فى منطقة جنوب الوادى (توشكى)./ سيد محمد عبد المقصود (الباحث الرئيسى) القاهرة : معهد التخطيط القومى، يونية ٢٠٠٠ - ١٣٤ ص [سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٣٢]

تهدف هذه الدراسة إلى المساهمة فى تقديم رؤية لأهم جوانب التنمية العمرانية وهى أنماط الاستيطان فى هذه المنطقة من ارض مصر، والتى تمر بظروف طبيعية خاصة مثل ارتفاع درجة الحرارة وقربها من بحيرة السد العالى ووفرة المياه بها سواء السطحية أو الجوفية ، ونقاء الطبيعة وخصوبة التربة وبالتالى سيادة النشاط الزراعى، وقيام الأنشطة الأخرى على المواد الخام الزراعية من تصنيع زراعى وصناعة على الموارد الطبيعية التعدينية المتوفرة بالمنطقة ثم الأنشطة الأخرى التى يتوافر لها مقومات خاصة مثل نشاط السياحة التى تزخر ارض مصر بمقوماتها. وتشتمل الدراسة على ستة فصول: يقدم الفصل الأول منها استعراضا وتحليلا للظروف الطبيعية للمنطقة كدرجات الحرارة والرطوبة وتضاريس المنطقة مع التركيز على موارد المياه اللازمة للحياة، وكذلك درجة خصوبة التربة .

ويخصص الفصل الثانى لعرض بعض المفاهيم والموضوعات النظرية العلمية وخاصة دوافع وأهداف إنشاء نظام الاستيطان الجديد، وأهمية التخطيط الجيد لذلك، وما يتبعه من أهمية الاستثمار العام فى تنفيذ سياسات الاستيطان الجديد . ويستعرض الفصل الثالث تحليل تجربة مصر العملية فى إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة، ويركز على تنمية جنوب الوادي (توشكى)، ويبرز مزايا المشروع فى إطار سياسة المجتمعات العمرانية الجديدة حتى تتكامل جهود التنمية. ويتعرض الفصل الرابع لقيود التنمية الإقليمية فى مصر، وكيفية تنمية توشكى فى إطار هذه القيود. ويحلل الفصل الخامس نمط الاستغلال الزراعى أو جذور فكرة الاستيطان، وفكرة المجمعات الزراعية الصناعية، واهم المحاصيل والنباتات ونشاط الرعى وإمكانيات التصدير ، والجوانب البيئية للمشروع . ويستعرض الفصل السادس اقتراح أنماط الاستيطان واهم مكوناته والشروط الواجب توافرها فيه ، وتقديرات العمالة المنتظر استخدامها فى أنشطة المشروع والسكان المنتظر استقطابهم للاستيطان بناءً على فرص العمالة.

■ **فرص ومجالات التعاون بين مصر ومجموعة دول الكوميسا . القاهرة : معهد التخطيط القومى ، يونية ٢٠٠٠ - ٤١٤ ص . [سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٣٣].**

يكمن الهدف العام للدراسة فى محاولة استشراف إمكانات وفرص التعاون الاقتصادي بين مصر وكل من دول المجموعة من خلال

المؤشرات التي يمكن استخلاصها من الإحصاءات والمعلومات الاقتصادية المتاحة بالنشرات الدولية عن اقتصاديات هذه الدول . وتشتمل الدراسة على ستة فصول يتضمن الفصل الأول منها التعريف بأهداف السوق المشتركة لهذه المجموعة والدول الأعضاء بها والمؤشرات الرئيسية للتنمية الاقتصادية وللتجارة الخارجية ولميزان المدفوعات والتجارة البينية فيما بينها ويختص الفصل الثانى بالتعريف بالقطاعات الزراعية بالنسبة للموارد والإنتاج والاستهلاك من المحاصيل الزراعية الرئيسية ، ودرجة الاكتفاء الذاتى منها. ويتناول الفصل الثالث تقدير حجم الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك من السلع الزراعية والاحتمالات التصديرية والاستيرادية واتجاهات المنافسة على التصدير إلى الأسواق المستوردة من داخل المجموعة. ويتضمن الفصل الرابع التعريف بقطاع الإنتاج السمكى وإنتاجه وتقديرات الاستهلاك واستخلاص الدول ذات الاحتمالات التصديرية أو الاستيرادية من الأسماك وفرص التنمية والتعاون الاقتصادي في هذا المجال. ويتضمن الفصل الخامس مجموعة مؤشرات القدرات الإنتاجية والتقديرات الاستهلاكية من السلع الصناعية والاحتمالات التصديرية والاستيرادية واتجاهات المنافسة بين دول المجموعة . ويستعرض الفصل السادس نتائج وتوصيات الدراسة بشان استخلاص فرص وإمكانيات التعاون بين مصر ودول المجموعة والعوامل والإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك.

■ **الإعاقة والتنمية فى مصر./ وفيق أشرف حسونه (الباحث الرئيسى) القاهرة : معهد التخطيط القومى، يونية ٢٠٠٠ - ١٢٥ص. [سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٣٤].**

يستهدف هذا البحث دراسة موضوع الإعاقة والخدمات التى تقدم لذوى الاحتياجات الخاصة فى مصر وذلك بهدف التعرف على مشكلة الإعاقة وأساليب التصدى لها، وللخروج بتوصيات ومقترحات تساعد فى تحديد السياسات المستقبلية اللازمة لمواجهة هذه المشكلة ويتناول هذا البحث من خلال دراسة نظرية توضيح الرؤية الشاملة للمشكلة على المستوى العالمى والمحلى بالإضافة إلى رؤية ميدانية أولية لتجسيد هذه المشكلة والتعرف على أساليب مواجهاتها فى مصر. ويتضمن البحث بابين فيتناول الباب الأول منه عرضا متعمقا لمشكلة الإعاقة فى مصر من حيث المفاهيم والأنواع والعوامل المسببة والمؤثرة على المشكلة كما يتعرض لمفهوم التأهيل وأهميته لتنمية قدرات وإمكانات الشخص المعاق بالإضافة إلى عرض لحجم المشكلة فى مصر حاليا ومستقبلا، وبعض الخدمات التى تقدم من خلال الجهات المختلفة واهم التوصيات فى هذا الصدد. ويقدم الباب الثانى دراسة ميدانية استطلاعية محدودة للتعرف على واقع بعض الخدمات المقدمة لفئة ذوى الاحتياجات الخاصة

فى أحد النماذج الحكومية، وأحد النماذج الأهلية التى تقدم خدمات لهذه الفئات مع تقديم لأهم التوصيات المنبثقة من هذه الدراسة .

■ **تقويم رياض الأطفال فى القاهرة الكبرى./ محمد عبد العزيز عيد (الباحث الرئيسي) القاهرة : معهد التخطيط القومى، يناير ٢٠٠١ - ١٤٦ ص. [سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم١٣٥].**

تهدف هذه الدراسة لتقويم رياض الأطفال بالقاهرة الكبرى. عن طريق فحص إجابات عينة عشوائية من معلمات الرياض العاملات فى عينة عشوائية منتظمة من الروضات فى إقليم القاهرة الكبرى، بناءً على استفتاء خاص بهن يتعلق بأهداف الرياض، وأدوار المعلمة ، وبرامج العمل فى الرياض، وأساليب تعليم الأطفال، والأنشطة المستخدمة، وأساليب الثواب والعقاب التى تطبقها المعلمات، ومدى توفر الأدوات والأجهزة والوسائل التعليمية ، وأساليب تقويم الأطفال، وعلاقة المعلمات بأولياء الأمور، وفحص إجابات عينة مدربة من المقومين على نموذج خاص لتقويم مواقع ومبانى عينة من الروضات التى تتضمنها العينة العشوائية المنتظمة . وتقع هذه الدراسة فى خمسة فصول: يتناول الفصل الأول الحديث عن أهمية التقويم فى مرحلة رياض الأطفال حيث يعرض مشكلة الدراسة وأهدافها وأهميتها والمنهج المستخدم فيها. ويتناول الفصل الثانى دراسة نظرية عن رياض الأطفال باعتبار أنها للتربية الشاملة واهم خصائص طفل هذه المرحلة مثل النمو الجسمى، والحركى، والعقلى، والمعرفى، والانفعالى، والاجتماعى، والدور الفنى لمعلمة الرياض، واهم الخصائص المطلوب توافرها فيها لضمان نجاحها. ويناقش الفصل الثالث نتائج تحليل استفتاء معلمات الرياض . ويناقش الفصل الرابع نتائج تحليل استبيان مواقع ومباني الروضات بشكل تفصيلى ويقدم الفصل الخامس والأخير خلاصة الدراسة وتوصياتها.

■ **الجمعيات الأهلية وأولويات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية ./ عزة عبد العزيز سليمان (الباحث الرئيسى) . القاهرة : معهد التخطيط القومى، يناير ٢٠٠١ - ٧٥ ص .[سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٣٦].**

أدت التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى حدثت على مستوى العالم فى السنوات الأخيرة، وتعثر خطة التنمية التى اضطلعت بها الحكومات إلى البحث عن منهج يكون اكثر التزاما، وأكثر مرونة، وكفاءة فى العمل التنموى، ولا تحركه فى نفس الوقت بواعث الربح الخاص. وقد تمثل هذا فى جهود وأنشطة المنظمات التطوعية والأهلية التى بدت قادرة على أن تلعب دورا إيجابيا فى عمليات التنمية، وعلى أن تحقق مشاركة اكبر من جانب السكان فى تحقيق التنمية . كل هذا دعا إلى

الاهتمام بدور الجمعيات الأهلية وبأنشطتها فى مجال التعليم، والصحة، والسكان، والبيئة، والمرأة، والرعاية الاجتماعية، ومن خلال تعرف هذه الدراسة على وضع الجمعيات الأهلية وتطورها فى مصر، إلى وضع رؤية مستقبلية لتفعيل دورها فى مصر فاشتملت هذه الدراسة على تسعة فصول: يتناول الفصل الأول التطور التاريخى للمنظمات غير الحكومية . بينما يهتم الفصل الثانى بالقضايا التى تواجه الجمعيات الأهلية مثل قضية علاقة الحكومة بالجمعيات الأهلية، وقضية التمويل، والبناء الإدارى للجمعيات، ومشكلة القيادة، وظاهرة تسييس الجمعيات، وقضية المتطوعين، واحتياجات الجمعيات الأهلية. أما الفصل الثالث فهو خاص بالجمعيات الأهلية والقانون حيث صدرت عدة قوانين لتنظيم العمل الأهلى. ويستعرض الفصل الرابع النشاط الأهلى ومجالاته حيث يعتبر العمل التطوعى عملا مكملا لجهود الحكومة، وهو الذي يقدم الخدمات للجماهير من خلال الجمعيات الأهلية . ويركز الفصل الخامس على التوزيع الإقليمى للجمعيات الأهلية على مستوى المحافظة فهى موزعة إلى ريف وحضر وصحراوى ومستحدثة. ويهتم الفصل السادس بالتفاوتات الإقليمية فى مجالات أنشطة الجمعيات الأهلية موزعة حسب مجال عملها فى محافظات مصر. ويحدد الفصل السابع توصيات لتفعيل دور الجمعيات الأهلية فى تحقيق التنمية المتوازنة ، بينما يقدم الفصل الثامن رؤية مستقبلية عن الجمعيات الأهلية، والتخطيط للتنمية الإقليمية . أما الفصل التاسع فيشتمل على دراسة حالة عن التعاونيات الزراعية كأحد صور الجمعيات الأهلية، ودورها فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالريف المصرى.

■ **آفاق ومستقبل التعاونيات الزراعية في المرحلة القادمة ./ احمد عبد الوهاب برانية (الباحث الرئيسي) .القاهرة : معهد التخطيط القومى، يناير ٢٠٠١ - ١١٣ ص.[سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٣٧]**

تأثرت التعاونيات المصرية، والزراعية بصفة خاصة بالمتغيرات، والمستجدات التى واكبت هذا التحول الأمر الذى تطلب وبعد عشر سنوات من التحرير الاقتصادى وحصاد سياساته أن يكون لهذه التعاونيات رؤية مستمدة من خبرة الماضى العريقة ،ومقتضيات الحاضر وبما يلائم ما استجد على الساحة الاقتصادية والاجتماعية، وفى محاولة لرصد الوضع الراهن للتعاونيات الزراعية المصرية واستشراف آفاق المستقبل ومحدداته الداخلية والخارجية. تضمنت هذه الرسالة بابين: يعرض الباب الأول منها رؤية تاريخية للتعاون الزراعى المصرى ويرصد واقعة الراهن وقد جاء هذا الباب فى ثلاثة فصول الأول منها عن التعاون الزراعى فى مصر قبل التحرير الاقتصادى. والثانى عن التعاون الزراعى فى

مصر وحصاد التحرير واستعرض الثالث أهم محددات ومعوقات العمل التعاونى فى مصر سواء الداخلية والخارجية ويتضمن الباب الثانى استعراضا لمستقبل العمل التعاونى الزراعى فى ظل المتغيرات الحالية والمستقبلية وذلك فى أربعة فصول: الأول عن أهداف ومهام التعاونيات الزراعية والثانى عن أنشطة ومجالات التعاونيات الزراعية ، واختص الثالث بإدارة وتنظيم التعاونيات الزراعية. وجاء الرابع عن تعاونيات الثروة السمكية نظرا للطبيعة الخاصة لهذا النشاط والدور الهام والمحورى للتنظيمات التعاونية فى هذا القطاع .

ثانيا : سلسلة المذكرات العلمية الخارجية:

■ **مدخل محاسبى مقترح للقياس الكمى للأهمية النسبية لحسابات الأصول والخصوم فى القطاع الصناعى. / أيمان احمد الشربينى . القاهرة : معهد التخطيط القومى، يونية ٢٠٠٠ - ٣٨ ص [سلسلة المذكرات العلمية الخارجية رقم ١٦٠١]**

عمدت الدولة إلى انتهاج سياسة التحرير الاقتصادى التى تركز على الإصلاح الهيكلى، الذى يؤدى إلى مزيد من الاستثمار والإنتاج، وأعمال آليات السوق، والسعى إلى تدعيم كفاءة المشروعات، وإسهامها فى التقدم الاقتصادى، وخلق توازن بين القطاع العام والخاص، مما انعكس على ضرورة وحتمية محاربة الفشل المالى بجميع أشكاله للتأكيد على جوانب النجاح لتدعيم استمرارية المشروعات. ويهتم هذا البحث بتوضيح أهمية تحديد الأهمية النسبية لحسابات الأصول والخصوم وحقوق الملكية وذلك بالاعتماد على الأساليب الكمية ، والتى تؤدى إلى استقرار العديد من المؤشرات التى تساعد متخذى القرار للوصول إلى القرارات الأكثر فعالية لاستمرار الحياة الناجحة القوية الممتدة للمشروعات. وتشتمل الدراسة على أربعة مباحث .

يهتم المبحث الأول منها بالتعريف بالقياس المحاسبى، مع توضيح عناصر وأبعاد القياس، واهم القواعد اللازمة لإجراء عملية القياس، وخطوات إجراء عملية القياس. كذلك يؤكد المبحث الثانى أهمية التعريف بمفهوم كل من الأصول والخصوم وحقوق الملكية ، والتعريف بمفهوم الأهمية النسبية، واوجه القصور المتعلقة بتطبيق هذا المفهوم. أما المبحث الثالث فيتحدث عن التعريف بمفهوم التخصيصية ودور المحاسبة فى تحقيق أهداف سياسة التخصيصية. ثم يستعرض المبحث الرابع المدخل المقترح للقياس الكمي للأهمية النسبية لحسابات الأصول والخصوم وحقوق الملكية.

■ **التغيير فى وظائف الدولة الاجتماعية فى ظل المستجدات العالمية والمحلية. / سعد طه علام (الباحث الرئيسي) القاهرة : معهد التخطيط القومى، يونية ٢٠٠٠ - ٤٨ص [سلسلة المذكرات العلمية الخارجية رقم ١٦٠٢]**

توضح الدراسة أن دور الدولة ووظائفها يتغير من فترة لأخرى ومن مرحلة إلى مرحلة وفقا للتطور فى عملية التنمية ، ووفقا للمتغيرات التى طرأت عالميا ومحليا وأثرت على دور الدولة ووظائفها. كما يتبين انه لابد أن توائم الدولة نفسها لتأدية وظائفها فى ضوء المستجدات العالمية (الخارجية) - والمحلية. فبديلا عن قيام الدولة بالدور الأساسى فى عملية التنمية والقطاع العام ، ومهما كان دور الدولة فقد أوضحت الدراسة أن المستهدف هو تحقيق التنمية والتى تتمحور حول عدة ركائز أساسية تتأثر وتؤثر فى وظيفة الدولة فى كل مرحلة تنموية. ومن هذا المنطلق فقد أعدت هذه الدراسة في ثمانية فصول . يبين الفصل الأول منها دور الدولة فى قطاع التعليم، ويستعرض الفصل الثانى وظيفتها فى مجال التدريب وإعداد الكادر البشرى. ثم جاء الفصل الثالث ليستعرض وظيفتها فى مجال البحث العلمى والتطوير التكنولوجى. ويؤكد الفصل الرابع دورها فى مجال البيئة والتنمية المستدامة . ويعرض الفصل الخامس وظيفة الدولة ودورها فى القطاع الزراعى فى الدول النامية . أما الفصل السادس فكان عن الدور الرقابى للدولة. ثم يصف الفصل السابع الدور الحكومى للحد من الفقر، ثم يوضح الفصل الثامن أخيرا إدارة وظائف الدولة .

■ **فاعلية النظم الخبيرة فى رفع أداء الجمعيات الأهلية في جمهورية مصر العربية. / ايمان احمد الشربينى.القاهرة : معهد التخطيط القومى ، يونية ٢٠٠٠ - ٩٥ ص [سلسلة المذكرات العلمية الخارجية رقم ١٦٠٣]**

شهد العالم فى السنوات الأخيرة تطورات تكنولوجية متلاحقة فى مجال المعلومات باستخدام الحاسبات الإلكترونية، ويتحتم على المحاسب الإدارى الذى يعمل فى القطاع الأهلى أن يعتمد على قاعدة من البيانات التفصيلية الموثوق بها. لتوفير المناخ أو البيئة الملائمة للوصول إلى قرارات رشيدة فى إدارة هذه المنظمات. هذا إلى جانب تطور نظم تشغيل العمليات، ونظم المعلومات الإدارية، ونظم دعم اتخاذ القرارات، والنظم الخبيرة والشبكات العصبية. حيث تعطى هذه النظم قدرة لهذه الجمعيات على تجميع وتخزين البيانات، واستخلاص المؤشرات، ثم استرجاع ما سبق بسرعة فائقة فى الوقت والمكان المناسبين لاستخدامها. وقد اشتملت الدراسة على خمسة فصول: كان الفصل الأول منها عن التعريف بكل من قواعد البيانات والذكاء الاصطناعى. بينما استعرض الفصل الثانى دور الجمعيات الأهلية كمنظمات لتحقيق أهداف المجتمع . ثم عرف الفصل الثالث مفهوم تقييم الأداء ومراحله، ومتطلباته ، ومدخل شمولى تكاملى له وخصص الفصل الرابع للتعريف بالمشروع

المقترح التطبيق عليه. كما قدم الفصل الخامس نماذج عملية لتطبيقات سابقة، مع الإشارة لملامح التطبيق على المشروع المقترح.

■ **نحو سياسة لتنمية الصناعات الصغيرة./ حسام مندور (الباحث الرئيسى). القاهرة : معهد التخطيط القومى ، سبتمبر ٢٠٠٠ - ١٢٤ ص [سلسلة المذكرات العلمية الخارجية رقم ١٦٠٤]**

تمثل هذه الدراسة مجموعة من الأوراق المعدة لمناقشة عناصر مختلفة من سياسة متكاملة لتنمية الصناعات الصغيرة . وتنطلق هذه الأوراق من حقيقة أن قطاع الإنتاج الصغير هو قطاع غير متجانس وشديد التنوع سواء فى المستوى الفنى للإنتاج، أو أساليب التسيير والإدارة أو التنوع من محتوى الإنتاج، والتوزيع الجغرافى ومدى مقابلته لاحتياجات السوق المحلية الضيقة أو الإقليمية أو الوطنية ..الخ. وتتطلب كل هذه الاختلافات معالجات خاصة محددة. وتنقسم الدراسة إلى ثلاثة أبواب رئيسية : يعالج الباب الأول بعض قضايا سياسات تنمية الصناعات الصغيرة بما فى ذلك صياغة أهداف عامة لكل قسم من أقسام الإنتاج الصغيرة بشكل محدد وواضح باعتبار أن تحديد الأهداف هو الأساس فى وضع السياسات، والبرامج التفصيلية وتحديد تبعاتها ومن المنوط به للقيام بها. كما تعرض إلى قدرة الصناعات الصغيرة على التطوير وأسلوب هذا التطوير وأشكاله وهنا تم التركيز على الصناعات التحويلية الصغيرة والتى يعمل بها من ١٠ إلى ٤٩ عاملا. أما فى الباب الثانى فقد تعرضت الدراسة لبعض المعوقات "الداخلية" أمام تنمية المشروعات الصغيرة اعتمادا على نتائج المسح الميدانى الذى نفذه معهد التخطيط القومى بالتعاون مع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء كجزء من متطلبات بحث الصناعات فى مصر والذى قام به المعهد بالتعاون مع الجانب الهولندى كما قدم الباب الثانى مدخلا منظوميا متكاملا للنظر للصناعات الصغيرة التحويلية باعتبارها جزءا هاما من منظومة الصناعة المصرية، وأن أحد أهم أهداف تطوير الصناعة الصغيرة هو ضمان دمجها فى الهيكل الصناعى والتنموى العام. وأخيرا عالج الباب الثالث بعض المشكلات المرتبطة بقطاعات صناعية صغيرة بعينها مع تصورات كحلول مقترحة محددة لبعض المعوقات.

■ **التنمية السياحية : مفهومها ، محدداتها وأهميتها : مع الإشارة إلى الحالة المصرية./ سلوى محمد مرسى فهمى (الباحث الرئيسى).القاهرة : معهد التخطيط القومى، يناير ٢٠٠١ - ٧١ ص [سلسلة المذكرات العلمية الخارجية رقم ١٦٠٥]**

لقد أدى التطور المستمر للنشاط السياحى فى بدايته والآثار المختلفة التى حققها، إلى

إقناع العديد من الدول السياحية النامية بان النشاط السياحى هو قاطرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها. لذلك اهتمت هذه الدول بالنشاط السياحى وبالموارد السياحية التى يحققها هذا النشاط، وذلك دون الاهتمام بدراسة وتحليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المترتبة عليه وخاصة فيما يتعلق بالآثار المباشرة وغير المباشرة للإنفاق السياحى ودور المضاعف السياحى، والآثار السلبية الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية التى تنتج عن هذا النشاط، وقد أدت الأزمات السياحية المختلفة التى تعرض لها النشاط السياحى خلال السنوات القليلة الماضية إلى إعادة النظر فى تقييم آثار هذا النشاط على العديد من القطاعات الاقتصادية المرتبطة به فى الدولة، وذلك فى ضوء العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الجديدة . ونظرا لأهمية القطاع السياحى ودوره فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدولة فأوضحت الدراسة فى هذا البحث مفهوم التنمية السياحية، ومحدداتها، وأهميتها، وذلك من خلال فصلين: حيث تناول الفصل الأول دراسة بعض المفاهيم الأساسية للتنمية السياحية وذلك من خلال ثلاثة مباحث: تناول المبحث الأول منها دراسة مفهوم التنمية السياحية وأهدافها وأنماطها فى حين تناول المبحث الثانى خصائص ومحددات الطلب السياحى، أما المبحث الثالث فقد تناول بالدراسة مفهوم العرض السياحى، وخصائصه، ومكوناته والأبعاد الفنية له. أما الفصل الثانى فقد تناولت فيه الدراسة أهمية التنمية السياحية. وذلك من خلال ثلاثة مباحث: حيث تناول المبحث الأول دراسة الأهمية الاقتصادية للتنمية السياحية. فى حين تناول المبحث الثانى دراسة الأهمية الاجتماعية والثقافية للتنمية السياحية. أما المبحث الثالث والأخير من هذا الفصل فقد تناول بالدراسة الأهمية البيئية للتنمية السياحية .

■ **جدوى بناء أطر ونماذج للمشروعات الصناعية الصغيرة لتعميق فكر العمل الحر فى ج.م.ع./إيمان احمد الشربينى .القاهرة : معهد التخطيط القومى، يناير ٢٠٠١ - ١٢٧ص [سلسلة المذكرات العلمية الخارجية رقم ١٦٠٦]**

تكمن أهمية هذا البحث فى تفعيل دور دراسات جدوى المشروعات الصناعية الصغيرة فى مساعدة أصحاب المشروعات على تخطى عقبة البداية، بتفهم أبعاد الموضوع بصورة مبسطة . والتأكيد على أهمية العمل الجماعى فى مجال المشروعات الصناعية الصغيرة، حيث تتطلب هذه المشروعات تضافر جهود تخصصات مختلفة للوصول إلى افضل النتائج . وإلقاء مزيد من الضوء على أهمية العمل الحر، فلم تعد فكرة العمل الحر فكرة مقصورة على طبقة أو فئة معينة ولكنها أصبحت فكرة مطروحة على مستوى واسع وخصوصا فى ظل ندرة وجود

وظائف فى القطاع الحكومى. ويشتمل البحث على عشرة مباحث مرتبة ترتيبا منطقيا لتؤلف فى النهاية صورة متكاملة عن كيفية وضع دراسات جدوى المشروعات الصناعية الصغيرة . وذلك من خلال بحث ماهية العمل الحر ,وكيفية تأسيس المشروع الصغير، ودورة حياة المشروع الجديد، ثم التعريف بماهية المشروعات الصناعية الصغيرة، وكذلك دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لها، ثم استعراض دور المدير فى المشروع الصغير، وإمساك الدفاتر، أسس وضع نظم التكاليف، والموازنة التخطيطية والتسويق والتسعير، وتطبيقات الحاسب الآلى، وجدوى بناء أطر ونماذج للمشروعات الصغيرة ، وتبع ذلك التوصيات والتى أكدت الدراسة أهمية أخذها فى الاعتبار فى هذا الموضوع .

■ **دراسة مقارنة لبعض أساليب التنبؤ باستخدام السلاسل الزمنية./ زلفى عبد الفتاح. القاهرة : معهد التخطيط القومى، ابريل ٢٠٠١ - ٢٧ ص [سلسلة المذكرات العلمية الخارجية رقم ١٦٠٧]**

يعد التنبؤ من الموضوعات الهامة فى مختلف ميادين الحياة، فهو الجسر الذى يربط الحاضر بالمستقبل أو بمعنى آخر هو حلقة الوصل بين المنظمة والبيئة الخارجية المحيطة بها. فالبيئة الخارجية للمنظمة تتعرض للعديد من التغيرات المستمرة ونتيجة لذلك يتولد ويتزايد كثير من الشك والتخوف لدى متخذ القرار. لذلك فالتنبؤ يساعد على صنع قرارات ذات بعد زمنى بعيد. وقد أوضحت الدراسة أمثلة لمدى أهمية التنبؤ فى مجالات متعددة مثل التنبؤ بالمبيعات، وبالطلب على المنتجات، والمخزون السلعى، والإيرادات والنفقات العامة، والتنبؤ بالحالة الاقتصادية العامة ثم التنبؤ بكل من الصادرات والواردات السلعية. وقد شملت الدراسة مقدمة، وخمسة فصول، وخلاصة ,وتوصيات. ونظرا لأهمية التنبؤ فى مجالات أخرى فان الهدف من الدراسة هو المقارنة بين بعض طرق التنبؤ التى تعتمد على السلاسل الزمنية وذلك باستخدام الجداول الإلكترونية مع توضيح لأهمية هذه الجداول فى هذا المجال، واختيار افضل الطرق تحت معيار اقل نسبة خطأ فى التنبؤ. وتتضمن الدراسة عرضا للمدى الزمنى، وطرق التنبؤ الكمية، والنوعية بصفة عامة. مع عرض لبعض طرق التنبؤ باستخدام السلاسل الزمنية، ثم عرض لطرق قياس خطا التنبؤ . وأخيرا تعرض الدراسة الرسومات البيانية والنتائج التى توصلت إليها للمقارنة بين ثلاث من طرق السلاسل الزمنية (الطريقة البسيطة- طريقة الوسط المتحرك - طريقة التمهيد الأسى البسيطة) وذلك باستخدام الجداول الإلكترونية، واختيار أفضلها تحت معيار اقل نسبة خطأ فى التنبؤ.